دور الاحتلال الإسرائيلي في تسهيل الاتجار وتشجيع التعاطي للمخدرات في فلسطين

د. خالد طه محمد أبو ظاهر

كلية القانون والعلوم الجنائية – قسم العلوم الجنائية

جامعة الاستقلال (الاكاديمية الفلسطينية للعلوم الامنية) – اريحا – فلسطين

dr.khaled71@pass.ps

تاريخ الاستلام: 20-فبراير-2024

تاريخ القبول: 07-مارس-2024

تاريخ النشر: 16-مارس-2024

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى القاء الضوء على دور الاحتلال الإسرائيلي في تسهيل اتجار وتشجيع تعاطي المخدرات في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية – القدس الشرقية – قطاع غزة) وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس وهو " ماهي وسائل وأساليب الاحتلال الإسرائيلي في تسهيل الاتجار وتشجيع التعاطي للمخدرات في فلسطين؟ " وتبدو أهمية الدراسة بأنها توضح تعريف المخدرات، وتصنيفاتها، وتوضح واقع وحجم ظاهرة تعاطي المخدرات في فلسطين وكذلك عرض الوسائل والأساليب التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي في نشر المخدرات في الأراضي الفلسطينية من الضفة الغربية الى القدس الشرقية الى قطاع غزة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، ولعل أهم نتائجها ما يلي: ان الإحصائيات والتقارير والمؤشرات تدل على ازدياد مطرد في نسبة جرائم المخدرات من تجارة وتعاطي في المجتمع الفلسطيني، والاثار المترتبة على التعاطي مخيفة ومرعبة ومتنوعة ويستخدم الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من الوسائل والاساليب التي تقود الى انتشار تجارة وتعاطي المخدرات في المجتمع الفلسطيني، الاحتلال الإسرائيلي المعيق الأساسي والرئيسي لجهود الوقاية والمكافحة والتي تقوم بها الاجهزة الامنية الفلسطينية.

التوصيات: توصية للمشرع الفلسطيني بتشديد العقوبة في جرائم المخدرات بكافة اشكالها، لما لها من تأثير مدمر على المجتمع، الاجهزة الامنية الفلسطينية مطالبة بضرورة العمل على الحد من أساليب ووسائل الاحتلال الإسرائيلي في نشر وتشجيع الاتجار والتعاطي للمخدرات، الاجهزة الامنية الفلسطينية مطالبة بتطوير سبل مواجهتها لتجار المخدرات حيث انهم يستخدمون سبل حديثة ويستغلون التقدم العلمي والتكنولوجي في تجارة المخدرات.

الكلمات المفتاحية: المخدرات، تعاطي المخدرات، الاتجار بالمخدرات، الاحتلال الإسرائيلي.

المقدمة:

لقد أدى انتشار تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية إلى زيادة نسبة الجرائم في المجتمع الفلسطيني، حيث انها تدفع متعاطيها إلى ارتكاب شتى الجرائم عن قصد منه وعن غير قصد، واصبحت هذه الظاهرة المرضية تعاني منها مجتمعات دول العالم المتقدمة والنامية قديما وحديثا، ولكن درجة تأثير خطورتها تختلف من مجتمع إلى آخر تبعا لعوامل متعددة وعملت هذه الظاهرة على تهديد جميع نواحي الحياة وتراجعت بسببها عمليات التنمية على مستوى الفرد والمجتمع، واصبحت تشكل خطرا على امن وأمان المجتمع.

مشكلة الدراسة:

لقد أدرك الاحتلال الاسرائيلي خطورة تماسك المجتمع الفلسطيني على بقاء مشروعه الباطل على هذه الأرض، كما أنه أدرك أن المجتمع الفلسطيني يشكل حاضنة للمقاومة الفلسطينية التي يسعى لإيقافها بأي شكل من الأشكال، يضاف إلى ذلك إدراكه لفشله في أي مواجهة مباشرة واضحة مع أبناء القدس، لذلك وجد بالمخدرات أملاً لتحقيق غاياته الخبيثة في ضرب المجتمع وتفكيكه، من هنا تبلورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس وهو " ماهي وسائل وأساليب الاحتلال الإسرائيلي في تسهيل الاتجار وتشجيع التعاطي للمخدرات في فلسطين؟ " وينبثق عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية الاتية:

- ما هو تعريف المخدرات، وتصنيفاتها؟
- ما هو واقع وحجم ظاهرة الاتجار والتعاطي للمواد المخدرة في فلسطين؟
- ماهي الوسائل والأساليب التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي في نشر المخدرات في الأراضي الفلسطينية من الضفة الغربية الى القدس الشرقية الى قطاع غزة؟
- ماهي الاثار المترتبة على تعاطي المخدرات؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم مصطلح المخدرات وتصنيفاتها.
- الاطلاع على واقع وحجم ظاهرة الاتجار والتعاطي للمواد المخدرة في فلسطين.
- التعرف على الوسائل والأساليب التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي في نشر المخدرات في الأراضي الفلسطينية من الضفة الغربية الى القدس الشرقية الى قطاع غزة.
- الاطلاع على الاثار المترتبة على تعاطي المخدرات.

أهمية الدراسة:

وتبدو أهمية الدراسة في انها تلقي الضوء على تعريف المخدرات، وتصنيفاتها، وتوضح واقع وحجم ظاهرة تعاطي المخدرات في فلسطين وكذلك عرض الوسائل والأساليب التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي في نشر المخدرات في الأراضي الفلسطينية من الضفة الغربية الى القدس الشرقية الى قطاع غزة، وكذلك توضح الاثار المترتبة على تعاطي المخدرات.

المنهجية: إجراءات الدراسة والأدوات:

استخدم الباحث المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث يقوم على وصف الظاهرة وصفا دقيقا من خلال جمع المعلومات من مختلف المصادر وتصنيفها للوصول الى استنتاجات حول الموضوع.

الإطار النظري:

المبحث الأول: تعريف المخدرات، وتصنيفاتها وواقع وحجم ظاهرة الاتجار والتعاطي للمواد المخدرة في فلسطين

المخدرات مشكلة عابرة للحدود والقارات ساهمت متغيرات تكنولوجية العصر وسرعة الاتصالات والمواصلات في تزايد خطورتها على كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

المطلب الأول: تعريف المخدرات وتصنيفاتها:

اختلف العلماء في وضع تعريف موحد لمصطلح المخدرات، اذ يمكن القول انه لا يوجد تعريف واضح وجامع بين جميع المفاهيم الخاصة بالمخدرات، حيث يختلف تعريفها باختلاف النظرة اليها.

الفرع الأول – التعريف الاجرائي للمخدرات:

- المخدرات هي مواد نباتية او كيميائية لها تأثيرها العقلي والبدني على من يتعاطاها فتصيب جسمه بالفتور والخمول وتشل نشاطه وتغطي عقله وتؤدي الى حاله من الإدمان والتعود عليها بحيث انه لو امتنع عنها قليلا فسد طبعه وتغير حاله وساء مزاجه (1).
- التعريف اللغوي: المخدرات في اللغة من خدر والمصدر التخدير، معناه الستر، يقال تخدر الرجل او المرأة إذا استتر او استترت. ويقال هو الفتور والكسل والسكون الذي يعتري شارب الخمر، او انها الحالة التي يتسبب عنها الفتور والكسل والسكون الذي يعتري متعاطي المخدرات، كما انها تعطل الجسم عن أداء وظائفه وتعطل الإحساس والشعور (2).
- التعريف القانوني للمخدرات: تعرف المخدرات قانونيا على انها مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان (الاعتماد النفسي والجسدي) وتسمم الجهاز العصبي المركزي ويحظر تداولها او زراعتها او تصنيعها الا لأغراض يحددها القانون ولا تستخدم الا بواسطة من يرخص له بذلك (3).
- التعريف العام للمخدرات: كل مادة خام من مصدر طبيعي او مشيدة كيميائيا تحتوي على مواد مثبطة او منشطة إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية فإنها تسبب خللا في العقل وتؤدي الى حالة من التعود او الإدمان عليها مما يضر بصحة الشخص جسميا ونفسيا واجتماعيا (3)

يرى الباحث: ان التعريف القانوني للمخدرات ركز على تسمم الجهاز العصبي المركزي مع ان تأثير المخدرات يكاد يصيب جميع أجهزة الجسم بنسب متفاوتة تعتمد على نوع المخدر وكميتة ومدة التعاطي، اما التعريف العام فقد أغفل تأثيرات أخرى للمواد المخدرة مثل منومة ومسكنة ومهلوسة وغيرها من التأثيرات.

الفرع الثاني – تصنيفات المخدرات:

نظرا لوفرة المركبات المخدرة ولاختلاف مصادرها وتعقيد تركيبها الكيميائي فقد كان من العسير الاعتماد على تصنيف مبسط يجمع بينها، وللتخلص من المشكلة فقد تم تصنيفها لعدة تصنيفات وسوف نتحدث هنا عن التصنيف القائم على قدرتها على إيجاد الإدمان والاذعان والاعتماد.

- الاعتماد الجسدي (الجسمي) (العضوي) : وهو تأثير كيميائي للعقار المخدر على خلايا الجسم وعلى الجهاز العصبي بحيث تعتاد هذه الخلايا العيش مع العقار بصورة لا يستطيع الجسم ان يؤدي وظائفه بشكل سوي دون

تناوله ، هذا ويؤدي الاعتماد الجسدي الى احداث تغيرات عضوية في الجسم تكون مصحوبة برغبة ملحة في زيادة جرعة العقار وتظهر اعراض جسدية عند الانقطاع المفاجئ عن تناول العقار ، تسمى الاعراض الانسحابية والاعراض الانسحابية هي ردود فعل مشروطة تختلف باختلاف نوع العقار المخدر المستخدم ودرجة الاعتماد عليه ، فالأعراض الانسحابية الناجمة عن انقطاع تعاطي المعتمد المبتدئ للهيروبين تتمثل في فقدان الشهية وضعف العضلات والانفعال والتهيج وسرعة التنفس في حين تتمثل الاعراض الانسحابية الناجمة عن انقطاع المعتمد الشديد على الهيروبين في التقيؤ وانقباض المعدة والاسهال الشديد وتصبب العرق وقد يسبب الموت المفاجئ(4)

- الاعتماد النفسي: وهو تفاعل عاطفي مع تأثير العقار بحيث يحب الانسان ان يمارس تأثيره مرة أخرى ويشعر بضيق شديد لدى الانقطاع عنه حيث يشعر المتعاطي بضرورة الاحتفاظ بحالة نفسية مثلى تتأتى له من جراء تناول العقار المخدر. وهناك بعض المؤشرات التي تدل على ان الاعتماد النفسي يقود المتعاطي الى السلبية والاستكانة مع الشروع في فقدان القدرة على ضبط الذات، وهكذا يمكن القول بان الاعتماد بصورتيه الجسدية والنفسية يشير الى نمط سلوكي يتمثل في استعمال قهري للعقار والسعي الى تناول المزيد منه وظهور اعراض جسدية عند الانقطاع عن العقاقير التي تسبب الاعتماد الجسدي (4).
- الاعتماد الاجتماعي: هو الاستمرار في تعاطي مادة معينة في مناسبات اجتماعية معينة، وغالبا ما يكون دافعها الشعور بالسعادة والمتعة (5).

المطلب الثاني – واقع وحجم ظاهرة الاتجار والتعاطي للمواد المخدرة في فلسطين:

ان مشكلة الاتجار والتعاطي والترويج للمخدرات بكافة أنواعها، تعتبر من أخطر المشاكل التي تواجه المجتمعات الحديثة، لما لها من ابعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وامنية وسياسية ودينية وصحية، وقد زادت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ في كثير من دول العالم.

وان ظاهرة تعاطي المخدرات ازدادت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة في المجتمع الفلسطيني، من خلال ازدياد اعداد المتعاطين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، التي أدت الى حدوث جرائم متعددة ومتنوعة، أضف الى ذلك حدوث المشاكل الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والنفسية للأفراد والمجتمع. على الرغم من عدم وجود احصائيات رسمية تدلل على العدد الحقيقي لمتعاطي المواد المخدرة ومدمنيها وتشير الى الوضع الحقيقي لحجم مشكلة المخدرات في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، الا انه لا يمكن الانكار بان حجم المشكلة في ازدياد مطرد وهذا ما تدلل عليه احصائيات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات لعدد من قضايا ضبط المخدرات وعدد المتورطين فيها على مدار العشر سنوات الماضية.

فقد شهدت فلسطين في السنوات الأخيرة "2016 حتى 2020" ارتفاعًا ملحوظًا في قضايا ضبط المخدرات، سواء على صعيد تعاطيها أو على صعيد الاتجار بها وترويجها، أو على صعيد زراعتها أو تصنيعها، حتى أصبحت ظاهرة مستشرية لا يستهان بها، أخذت تنهش المجتمع الفلسطيني، وتدمر وتفتت نسيجه من كافة النواحي سواء الناحية الاجتماعية أو النفسية أو الاقتصادية أو السياسية، بعدما استخدمها الاحتلال لتحقيق غاياته (6).

وفي 2017 عرض المعهد الوطني للصحة العامة في رام الله بالتعاون مع وزارة الصحة، ومنظمة الصحة العالمية في فلسطين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والوكالة الكورية للتعاون الدولي،

نتائج دراسة خاصة بمدى انتشار وتعاطي المخدرات في فلسطين، أعدها وكشفت النتائج أن حوالي (26500) شخص يتعاطون المخدرات بشكل خطر في فلسطين، بينهم (16453) في الضفة يتعاطون بشكل رئيسي الحشيش والماريجوانا الصناعية، و(10047) في غزة يتعاطون بشكل رئيسي الترامادول والليريكا، وان هناك (1118) شخصًا من أصل (26500) يتعاطون المخدرات بالحقن، (61%) منهم من شمال الضفة الغربية و(20%) منهم من وسط الضفة الغربية، بدأوا بالتعاطي تحت سن 18 سنة (7).

وفي بداية عام 2023 قال المتحدث بإسم الشرطة العقيد لؤي ارزيقات بان إدارة مكافحة المخدرات تعاملت على مدار عام 2022مع 1718قضية ضبط مخدرات تنوعت ما بين تجارتها ، وترويجها ، وزراعتها ، وتوزيعها ، وقد كانت محافظة اريحا المحافظة الأكثر تسجيلا لهذه القضايا والتي بلغت 241قضية بنسبة 14%من بين هذه القضايا المسجلة لدى الإدارة ، تلتها محافظة طولكرم والتي سُجل فيها 212قضية بنسبة بلغت 12% ، وبعدها جاءت بيت لحم وقلقيلية بنسبة 11%لكل منها ، بينما كانت طوباس المحافظة الأقل تسجيلا لهذه القضايا بنسبة بلغت 2% (8) .

يرى الباحث ان مشكلة المخدرات من حيث التعاطي والترويج والاتجار وغيرها من الجرائم لا يمكن انكارها في المجتمع الفلسطيني فالإحصائيات والتقارير والمؤشرات تدل على ازدياد مطرد في نسبها، والخطوة التالية المهمة في هذا الموضوع هو وضع خطط وطنية للوقاية والمكافحة على مستوى الوطن وبمشاركة كافة مؤسسات الدولة العسكرية والامنية والشرطية والمدنية العامة والخاصة بالشراكة مع جميع الوزارات ذات العلاقة للتصدي لهذه الافة المدمرة.

المبحث الثاني: الوسائل والأساليب التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي في نشر المخدرات في الأراضي الفلسطينية من الضفة الغربية الى القدس الشرقية الى قطاع غزة، والاثار المترتبة على تعاطي المخدرات.

المطلب الأول – الوسائل والأساليب التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي في نشر المخدرات في الأراضي الفلسطينية من الضفة الغربية الى القدس الشرقية الى قطاع غزة.

هناك تحديات متعددة الجوانب تعيق جهود دولة فلسطين من القيام بواجبها ايزاء مشكلة المخدرات ، ولكن من أهم التحديات التي تواجه اجهزة الامن الفلسطينية تكمن في وجود الاحتلال حيث ان أجهزة إنفاذ القانون الفلسطينية لا تتمكن من العمل كبقية نظراءها في الدول الاخرى في مراقبة الحدود كون الاراضي الفلسطينية ما زالت تحت الاحتلال وهذا الوضع يفرض قيود على عملهم في مراقبة المخدرات وملاحقة المجرمين في عدة مناطق في الاراضي الفلسطينية المحتلة والتي تسيطر عليها السلطات الإسرائيلية، ويعمل الاحتلال الإسرائيلي على اعاقة وكبح كافة الإجراءات والجهود الرامية الى الوقاية والمكافحة للحد من انتشار المخدرات في الأراضي الفلسطينية من خلال مجموعة من المحاور (9) (10) واهمها :

1 –اتفاقية أوسلو: حسب بعض بنود اتفاقية أوسلو ، فقد عمل الاحتلال الإسرائيلي على تصنيف بعض المناطق ، بمناطق (C) و تضم كافة المناطق الريفية التي تقع من الناحية الأمنية تحت سيطرته، ولا يسمح لأفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية من ممارسة صلاحياتها في تلك المناطق، وهذا اعطى مجالا لتجار المخدرات من استخدام هذه المناطق لممارسة نشاطهم سواء بزراعة او ترويج او بيع المخدرات.

2– السيطرة على الحدود والمعابر: يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على جميع المعابر الدولية ولا يسمح لأفراد الأجهزة الأمنية بالإشراف عليها، فيسهل مرور المخدرات الى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية بقصد

3– السيطرة على الطرق الخارجية بين المدن: عدم السماح لأفراد الأجهزة الأمنية من ممارسة صلاحياتهم بالرصد والمراقبة والمتابعة والضبط على الطرق الخارجية من قبل الاحتلال الإسرائيلي يفاقم من مشكلة تعاطي المخدرات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

4– التحكم بالوضع الاقتصادي: يعمل الاحتلال الإسرائيلي على التضييق على الاقتصاد الفلسطيني بشكل كامل من خلال مجموعة ممارسات مثل – تحديد اعداد التصاريح للعمال واقتطاع مبالغ من أموال المقاصة وغيرها من الممارسات التي تؤدي الى عجز السلطة الوطنية عن معالجة أمور اقتصادية هامة مثل معالجة البطالة وتوفير الرواتب كاملة وإيجاد فرص عمل للشباب، كل ذلك يدفع الشباب الى الهروب من هذا الواقع المؤلم الى عالم الخيال والنسيان من خلال تعاطي المخدرات.

5– الوضع السياسي: يعمل الاحتلال على تضييق افق الحلول السياسية وفرض سياسة الامر الواقع وهذا يدفع الشباب الى أمور كثيرة ومنها تعاطي المخدرات.

6– القدس الشرقية وسياسات الاحتلال فيها: يعمد الاحتلال الى سياسة غض البصر وعدم محاسبة من يتاجر او يوزع المخدرات في القدس الشرقية لإغراق المجتمع الفلسطيني بالمخدرات، ولا يسمح بفتح مراكز لتأهيل المدمنين وعلاجهم بل يعمل الاحتلال على معاملة المدمنين كحالات اجتماعية ويصرف لهم مخصصات شهرية ليزيد حوافز الانغماس في المخدرات.

7– حملة الهويات الإسرائيلية: سمح الاحتلال بفتح الأسواق الفلسطينية لحملة الهويات الإسرائيلية، ومع وجود ضعاف النفوس بينهم ساعدوا في نقل وبيع وانتشار المخدرات الى الأراضي الفلسطينية.

8– النظم القانونية: ان سماح الاحتلال لتعاطي بعض أنواع المخدرات اوجد حالة من الاختلاف في النظم القانونية وشجع بعض الأشخاص على تعاطي المخدرات.

9– المخدرات الكيميائية: يعمل الاحتلال على انتشار المخدرات الكيميائية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال إيجاد شبكات من المتعاونين معه تعمل على تصنيع وترويج وبيع هذه المخدرات من اجل تحقيق غايات مختلفة ومنها إيقاع الشباب في مستنقع العمالة للتعاون معها لضرب المقاومة الفلسطينية ومن اجل تحقيق مكاسب مادية على حساب الشعب الفلسطيني.

10- الأجهزة الأمنية: يتعمد الاحتلال الإسرائيلي اضعاف الأجهزة الأمنية وخاصة إدارة مكافحة المخدرات من خلال منعها من ممارسة صلاحياتها بالوقاية والمكافحة.

وفي الخلاصة نقول ان هناك مجموعة من المعيقات والتحديات التي تعيق جهود الوقاية والمكافحة من جرائم المخدرات في المجتمع الفلسطيني والمرتبطة ارتباطا وثيقا بوجود الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية تبدأ من اتفاقية أوسلو مرورا بالوضع الاقتصادي والسياسي والأمني والقانوني وغيرها من الأمور التي سبق ذكرها.

يرى الباحث ان الاحتلال الإسرائيلي يعمد إلى استخدام كافة الأساليب المتاحة التي من شأنها تدمير وتفتيت المجتمع الفلسطيني ومن بين هذه الأساليب إغراق الشارع الفلسطيني بالمخدرات بأشكالها وأنواعها المتعددة، من خلال ترحيل داء المخدرات إلى مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة ، ويعمل على تسهيل ترويجها والاتجار بها، واستنباتها، وزراعتها، وتصنيعها، بهدف إسقاط وتدمير عنصر الشباب، وجره إلى عالم الجريمة بكافة أشكالها ، ويعطل عمل الاجهزة الامنية الفلسطينية في الوقاية ومكافحة المخدرات ؛ وبالتالي سهولة السيطرة على المجتمع الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، هذا بالإضافة لتحقيق المكاسب المالية الطائلة التي يجنيها من هذا الباب، فدولة الاحتلال تعدُّ من أكثر الدول المنتجة للمخدرات إقليميًا ، وان جميع المعيقات والتحديات التي تعيق جهود الوقاية والمكافحة من جرائم المخدرات في المجتمع الفلسطيني مرتبطة ارتباطا وثيقا بوجود الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية.

المطلب الثاني – الاثار المترتبة على تعاطي المخدرات:

الفرع الأول: الاثار الصحية:

تعد مشكلة تعاطي المخدرات والعقاقير الخطرة من اهم المشكلات الصحية التي تواجه دول العالم ويمكن القول بان الاثار الصحية التي يخلفها تعاطي العقاقير المخدرة تعتمد على عدة عوامل ابرزها نوع العقار المخدر وفترة التعاطي وكمية العقار المتعاطي وطريقة التعاطي ، وتتضاعف الاثار الصحية لتعاطي المخدرات في حالات التعاطي المنتظم اذ ان الجسم يتعود عليها الامر الذي يدفع المتعاطي الى زيادة الجرعة للحصول على درجة التأثير الأولى وعندما لا تتوفر لدى المتعاطي الجرعة المطلوبة من المخدر كالأفيون مثلا فانة يعاني من الالام حادة وتضمر العضلات وتقل الشهية وتظهر اعراض مرضية في الكبد مثل زيادة السكر في الكبد والتشحم الدهني فيه ، . اما تناول الجرعة الكبيرة من الافيون فيؤدي الى انخفاض حرارة الجسم وازرقاق الوجه وضيق حدقة العين وقد تحدث في حالة اختناق جراء حدوث شلل لمركز التنفس في الدماغ، قد تنتهي بالوفاة.

ومن أبرز الاثار الصحية المترتبة على تعاطي العقاقير المنبهة في زيادة معدل خفقان القلب وارتفاع الضغط وفقدان الشهية وتوسع حدقة العين واحتقان الملتحمة ويؤدي تناول الجرعة الكبيرة الى تشنجات وتهيجات وهلوسة سمعية وبصرية.

وفيما يتعلق بأثار تعاطي المخدرات على الجنس فانه يمكن القول بان تعاطي العقاقير المخدرة يؤدي الى قصور الاوعية الجنسية بصورة جزئية او كلية غير ان المتعاطين لا يشعرون بالقلق إزاء ذلك وغالبا ما يبررون ذلك

بالمشاغل اليومية والتقدم بالسن وسوء الأوضاع الاقتصادية ويبتدأ القصور الجنسي في تدهور القدرة الجنسية وندرتها وعدم الاهتمام بممارستها ، ويسهم تعاطي المخدرات في اظهار رغبات جنسية كامنة لدى متعاطيها كالجنسية المثلية وفي تشتيت الدور الجنسي كالميول الانثوية الدفينة فضلا عن تفشي حالات الجريمة الجنسية حيال المحارم وحالات الاغتصاب والامراض الجنسية ويحدث تعاطي بعض المخدرات اضرابا في عمل الهرمون الجنسي الذكري وبالتالي يضعف انتاج الحيوانات المنوية كما يحدث اضرابا في عمل الهرمون الانثوي ويؤدي الى خلل في الدورة الشهرية وقد يؤدي الى حالات العجز الجنسي (4) .

الفرع الثاني: الاثار النفسية:

نظرا لما يعانيه متعاطي المخدرات والعقاقير الخطرة من احباطات مستمرة فانه يحمي ذاته بالحد من مستوى طموحاته وتوقعاته واعتماده على نفسه ونشاطاته وعلاقاته الامر الذي يؤدي الى العزلة الانفعالية التي تتكامل مع الانسحاب في جعله بليدا بارد العواطف ويشعر بالوحدة والاكتئاب والفصام والانطوائية والعزلة والقلق والياس والتشاؤم ويتجن ممارسة النشاطات التنافسية التي تثير لديه الشعور بالدونية والضعف والعجز والحطة، ومعلوم ان تعاطي المخدرات والعقاقير الخطرة يؤدي الى انخفاض في مفهوم الذات وعدم الثقة بالنفس ولا سيما ما يتعلق بالقدرات العقلية والجسدية الامر الذي يفسر عجز المتعاطي وعدم قدرته على اتخاذ القرار وخيبته واعتماده السلبي ويعاني المتعاطي من اضطرابات في الشخصية ومن عدم القدرة على تكوين هوية شخصية واضحة المعالم والشعور بالدونية ومن عدم القدرة على أداء دوره الطبيعي كاب ورب اسرة عليه ان يتحمل مسؤوليتها ويرعاها ، ويؤدي التعاطي الى بطء الاستجابة وقلة عدد الاستجابات ونقص التنوع فيها وتدني القدرة على اكتساب المعرفة وتدهور النشاطات العقلية المرتبطة بالذاكرة والاستيعاب فضلا عن الشعور بصعوبة البدء في أي عمل يوكل للمتعاطي او التوقف عنه او تغير اتجاهه ويؤدي أيضا الى الإحساس بالحاجة الى الاخرين لدفعه للقيام بالعمل (4).

الفرع الثالث: الاثار الاجتماعية:

يعدّ تعاطي المخدرات مرضٌ اجتماعي، يذل الفرد ويحطمه، ويؤثر على نفسيته، وينعكس على شخصيته، فيمحوا منه الفضيلة، ويدفعه إلى الرذيلة، ويقود الشخص إلى التبلد واللامبالاة مما يفقده الشعور بالمسئولية، ويبعده عن واقع الحياة، يبدو دائماً خائر القوى، دائم الجلوس قليل الحركة، لا يقوى على العمل، ولا يعرف معنى الكفاح، ينتهي به الحال إلى الإقامة بأحد المستشفيات لعلاج مرض عضوي مزمن، لا شفاء منه، أو بمستشفى الأمراض العقلية إلى أن تنتهي حياته. (11).

تشيرُ معظم الدراسات والبحوث التي أجريت على كافة أنواع المخدرات وفي مختلف المجتمعات أن تعاطي المخدرات له آثارٌ سلبية على الفرد وفي علاقته مع غيره من الأفراد في المجتمع، وعلى إنتاجيته سواء كان عاملاً أو طالباً، لما يطرأ عليه من تغييراتٍ كنتيجة مباشرة للتعاطي. (12).

الفرع الرابع: الاثار الاقتصادية:

والمخدرات لها تأثير بالغ الخطورة على الناحية الاقتصادية للبلاد، فهي السبب الرئيسي وراء ارتفاع سعر الدولار، ولها دخل كبير في انتشار البطالة وقلة الانتاج، كما أن انتشار تجارة المخدرات يترتب عليها تهريب العملة الصعبة

خارج البلاد، فتقل كميتها ويزداد الطلب عليها، وتتجه إلى مزيدٍ من الارتفاع، والذي ينعكس بدوره على القوة الشرائية للعملة الوطنية. (11)

يمثل تعاطي المخدرات عبئاً كبيراً على الدخل القومي للدولة إذ أن المخدرات التي تُهرّب من الخارج تقدر بمئات المليارات، وهذا يعني أن الأموال التي تتسرب من الخارج يحتاجُ لها جميع أفراد الشعب ويجب أن تستثمر في قطاعاتٍ حيوية تعود على الدولة بمردوداتٍ ضخمة يكون لها الآثر المباشر في إحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. (13)

واخيراً يأتي بند رئيسي آخر للآثار الاقتصادية وهو ما يتمثل في المبالغ التي تنفقها الدولة والمؤسسات المختلفة على مجموعة الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية التي تقدم لعلاج الإدمان، وإجراءات التأهيل والاستيعاب الاجتماعي، وبرامج التوعية بجميع مستوياتها، ومما لاشك فيه أن هذه المبالغ التي تنفق في غير النواحي غير الانتاجية، كان يمكن أن توجه للاستثمار في عمليات الانتاج لتعود على المجتمع بالفائدة، بدلاً من أن تضيع بهذه الكيفية، وهذه جميعاً أبواب للإنفاق تنهض بها وزارات الصحة والشئون الاجتماعية أساساً (14).

وهكذا يتضح لنا الآثار الخطيرة للمخدرات سواء على البعدين الاجتماعي أو الاقتصادي، حيثُ لا يمكن لنا أن نفصل الآثر الاجتماعي عن الآثر الاقتصادي فكلاهما مكملان لبعضهما البعض ومن هنا يجب أن تتضافر الجهود المشتركة ذات الرؤى الديناميكية في معالجة تعاطي المخدرات اعتماداً على التعاون والتنسيق الوثيق بين المؤسسات والوزارات ذات الصلة بالشأن، من آجل وضع الخطط العلاجية للمتعاطين في الإسهام في بناء واقعٍ اجتماعي مستقر يعيشُ جميعَ أبناؤه بآمن واستقرار بعيداً عن أيّ مؤثرات أو شوائب من شأنها أن تعكر صفو حياتهم، أو تسهم في خلق مزيداً من الفوضى الاجتماعية والاقتصادية يكون لها الآثر السلبي على حياتهم الأسرية أو واقعهم المعاش.

الفرع الخامس: الاثار الأمنية:

تسهم المخدرات في زعزعة الامن بين الأشخاص بسبب زيادة الجريمة وتكليف الدولة جهود وطاقات لزيادة الدوريات وتكثيفها ونتشيط الرقابة لمنع الجريمة قبل وقوعها ، وينتج عن المخدرات اشتباك بالأسلحة النارية بين عناصر الامن العام ورجال مكافحة المخدرات وبين التجار ومهربي المخدرات من جهة أخرى وينجم عن تلك الاشتباكات حوادث قتل واصابات بين الطرفين وتؤدي بالتالي لهز الامن الاجتماعي والبلبلة في النفوس ، وتعمل المخدرات على إيقاع المتعاطي بمستنقع العمالة والجاسوسية وهذا ما تسعى اليه دولة الاحتلال الإسرائيلي من خلال نشر المخدرات وتسهيل عملية تعاطيها والاتجار بها بين صفوف الفلسطينيين وخاصة الفئة الشابة (15).

النتائج:

1- ان الإحصائيات والتقارير والمؤشرات تدل على ازدياد مطرد في نسبة جرائم المخدرات من تجارة وتعاطي في المجتمع الفلسطيني.

2- الاثار المترتبة على التعاطي مخيفة ومرعبة ومتنوعة.

3- يستخدم الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من الوسائل والاساليب التي تقود الى انتشار تجارة وتعاطي المخدرات في المجتمع الفلسطيني.

4- الاحتلال الإسرائيلي المعيق الأساسي والرئيسي لجهود الوقاية والمكافحة والتي تقوم بها الاجهزة الامنية الفلسطينية.

التوصيات:

1- توصية للمشرع الفلسطيني بتشديد العقوبة في جرائم المخدرات بكافة اشكالها، لما لها من تأثير مدمر على المجتمع.

2- الاجهزة الامنية الفلسطينية مطالبة بضرورة العمل على الحد من أساليب ووسائل الاحتلال الإسرائيلي في نشر وتشجيع الاتجار والتعاطي للمخدرات.

3- الاجهزة الامنية الفلسطينية مطالبة بتطوير سبل مواجهتها لتجار المخدرات حيث انهم يستخدمون سبل حديثة ويستغلون التقدم العلمي والتكنولوجي في تجارة المخدرات.

المصادر والمراجع:

1- ياسين، تغريد احمد (2007\2008) " **المخدرات أنواعها، انتشارها، الوقاية منها.**" وزارة الصحة الفلسطينية – الإدارة العامة للرعاية الصحية الأولية والصحة العامة.

2- عليوي ، معاذ(2019) **تعاطي المخدرات : الاثار الاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات** ، حروف منثورة للنشر الالكتروني ، الطبعة الأولى ، بحث منشور على https://www.merefa2000.com/2019/10/blog-post_662.html.

3- عمارة، هاني عبد القادر (2012). **السموم والمخدرات بين العلم والخيال:** دار زهران-عمان

4- عطيات، عبد الرحمن شعبان (2000) **المخدرات والعقاقير الخطرة ومسؤولية المكافحة**، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض.

5- عثمان، سلوى على (1989) **الإسلام والمخدرات، دراسة سيكولوجية لأثر التغير الاجتماعي على تعاطي الشباب للمخدرات**، مكتبة وهبة، القاهرة.

6- وفا- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. **المخدرات في فلسطين** ،(https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3206).

7- وفا- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. **انتشار وتعاطي المخدرات في فلسطين مؤشرات إحصائية** ، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=20155 .

8- الشرطة الفلسطينية. **المخدرات في فلسطين**، https://www.palpolice.ps/content/491420.html.

9- أبو ظاهر ،خالد(2022) **الاحتلال الإسرائيلي والمخدرات** . المكتب الاعلامي الفلسطيني في اوروبا ، فلسطين، https://fatehmedia.eu/?p=254517.

10- صلاح ، ظافر (2016) **أسباب تعاطي المخدرات والمخاطر الناجمة عن ذلك على الفرد والمجتمع والوطن.** مؤتمر كلية الشريعة السادس: تعاطي المخدرات، الأسباب والآثار والعلاج من منظور إسلامي واجتماعي وقانوني، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين.

11- غباري، محمد سلامه (2007) **الإدمان خطر يهدد الامن الاجتماعي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

12-عبد اللطيف، أحمد، (1992)، **الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات**. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

13- مختار، صفوت وفيق (2005) **مشكلة تعاطي المواد النفسية المخدر**ة. دار العلم والثقافة، القاهرة.

14- سويف، مصطفى (1996) **المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

15- الهوارنة، معمر نواف (2018)، **الإدمان والجريمة بين الوقاية والعلاج**، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان.